

الدرس الخامس: دواعي الطلب على خدمات التدقيق:

مقدمة: في الحقيقة يتحكم في طلب وعرض خدمات التدقيق عوامل كثيرة يتمثل أهمها في المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية. ونظراً لكون هذه العوامل تتصف بالديناميكية الشديدة، يصبح من المنطقي أن يتغير ويتطور الطلب على الخدمات التي تقدمها مهنة التدقيق. ومن أهم العوامل التي تخلق الطلب على خدمات مهنة التدقيق نذكر مايلي:

1_ ينبع الطلب على خدمات التصديق، والتي تمثل جوهر عملية التدقيق، من كونها تعنى بتوصيل المعلومات من معديها إلى مستخدميها، فضلاً عن ضمان مصداقيتها. وفي هذا الصدد ينبع الطلب على خدمات التصديق نتيجة العوامل الأربعة الأساسية التالية:

- وجود تعارض فعلي أو محتمل في المصالح بين معدي ومستخدمي الكشوف المالية مما قد يؤدي إلتسام سلوك الإدارة ومن خلفها المحاسبين بالتحيز (إعداد كشوف مالية متحيزة لمصلحتها: المغالاة في إحتمال تحصيل الذمم أو تحقيق الأرباح مثلاً). هذه المعلومات المتحيزة لمصلحة الإدارة تتعارض في غالب الأحيان مع مصلحة المساهمين مثلاً، مما يؤدي إلى الحاجة إلى طرف ثالث مستقل ومحايّد (المدقق الخارجي) من أجل تدقيق وتقييم هذه المعلومات.
- التعقيد الذي تتصف به المعلومات المالية التي تتضمنها الكشوف المالية، وهو المعطى الذي يجعلها صعبة الفهم لاسيما من حيث تقييم مصداقيتها وجودتها. وبالتالي يصبح من الضروري إخضاعها للفحص من طرف مدقق.
- الأهمية والجدوى الإقتصادية الكبيرة للمعلومات بالنسبة لمتخذي القرارات، وبالتالي يكون هناك دافعية كبيرة من أجل زيادة الثقة في صحة نتائج القرارات التي أعتمدت على المعلومات المتضمنة في الكشوف المالية، وذلك من خلال تدقيقها من طرف مدقق كفء مؤهل ومستقل.
- بعد مستخدمي المعلومات عن مصدر المعلومات والقائمين على إعدادها.

2_ التوسع الهائل في حجم المؤسسات وتعقد عملياتها وترتب على ذلك من انفصال الإدارة عن الملكية، حيث أصبح الملاك ينظرون إلى إدارة الشركة كعامل من عوامل الإنتاج وكوكيل عنهم في إدارة الشركة، وبالتالي أصبح من الضروري عليهم اللجوء إلى خدمات المدقق الخارجي للتأكد من أن تصرفات الوكيل تصب في مصلحتهم.

3_ يعتبر الدائنون والمستثمرون أحد الأطراف الرئيسية المنشأة للطلب على خدمات التدقيق، إذ يحتاج هؤلاء إلى معلومات موثوق فيها تسمح لهم باتخاذ قرارات شراء (بيع) أسهم وسندات الشركة. وبالنسبة للمستثمرين بصفة خاصة يحتاجون المعلومات الموثوق فيها من أجل تقييم مسؤولية الإدارة والعاملين ومعرفة فرص الإستثمار الممكنة. أما بالنسبة للدائنين فتمكنهم هذه معلومات الموثوق فيها من وتقييم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها، مما يسمح لهم بتقدير مستوى المخاطرة المرتبط بإقراضها. وبعد المدققون الخارجيون قادرون على بث الثقة في المعلومات المالية.

4_ تفسير الطلب على خدمات التدقيق في إطار نظرية الوكالة:

يمكن استخدام نظرية الوكالة لتفسير الطلب على خدمات التدقيق، حيث تشير هذه النظرية إلى وجود صراع وتناقض في المصالح بين الموكل (الملاك) والوكيل (الإدارة)، ولذلك فهناك رغبة مشتركة لدى الطرفين للحصول على تأكيدات من طرف محايد، بمصادقية وعدالة الكشف المالية. حيث أن رغبة الملاك في الحصول على هذه المصادقية واضحة بسبب عدم تماثل المعلومات بين الإدارة و بينهم واستئثار الإدارة بالمعلومات بسبب معاشتها اليومية لأعمال الشركة والمرونة الكبيرة التي تتوفر لها في إعداد الكشف المالية (الهامش الكبير الذي تتمتع به في إختيار الطرق والمناهج المحاسبية) التي تؤدي إلى نتائج مختلفة، بما يسمح لها من تضخيم الإيجابيات (الأصول والإيرادات) وتخفيض السلبيات (الخصوم والمصاريف). ولذلك بالضبط تظهر حاجة الملاك إلى وجود تأكيدات من طرف محايد بأن هذه الأمور لم تحدث، وهذا الطرف هو المدقق.

كما أن للإدارة في الشركة رغبتها في الحصول على تأكيدات من طرف محايد بان الكشف المالية التي أعدتها عادلة وصادقة، مما يؤدي إلى التقليل من عدم الثقة فيها و يقضي على أحد أهم أسباب النزاع بينها وبين الملاك.

5_ تفسير الطلب على خدمات التدقيق في إطار النظرية التحفيزية The Motivational Theory:

وفقاً لهذه النظرية يعتبر التحفيز الذي يحدثه توقع حدوث عملية التدقيق أحد دواعي الطلب على خدمات التدقيق، إذ يمكن القول أن معرفة الإدارة بوجود و قرب عملية التدقيق يؤدي إلى تحفيزها بإعداد كشف مالية عادلة وتعكس بصدق الوضعية المالية للمؤسسة، أي أن هذا التحفيز يضيف قيمة إلى عملية التدقيق فضلاً عن كونها تمنح المصادقية للمعلومات المالية. بصورة أخرى يمكن القول، وفقاً لهذا

الإعتقاد، بأن القائمين على الكشف المالية يكون لديهم الحافز للقيام بهذه المهمة على أكمل وجه لأنهم يعرفون مسبقاً أن هذه الكشف المالية سوف تدقق. وبناء على ذلك فإن المعلومات المتضمنة في الكشف المالية سوف تتوفر فيها متطلبات مستخدمي تلك الكشف. هذا وعلى الرغم من صعوبة المنافع التحفيزية التي تقدمها مهنة التدقيق والتحقق منها بشكل قاطع، إلا أنه يوجد إعتقاد غريزي لذا الكثيرين بأن العلم بخضوع الكشف المالية للتدقيق يمنع أو على الأقل لايشجع على كشف مالية مضللة أو غير سليمة.

6- إدراك ملاك الشركة بأهمية الرقابة الخارجية كأحد أدوات الرقابة، وعلى هذا الأساس زاد طلبهم على خدمات مهنة التدقيق، وأصبح هذا الأخير يمثل وسيلة ملائمة لهم لممارسة الرقابة الخارجية الشاملة على كافة مناحي الأداء الإداري، سواء كانت هذه المجالات مالية أو غير مالية.

7 _ من دواعي الطلب على خدمات التدقيق الإدارة في حد ذاتها، حيث تعتبر هذه الأخيرة مدقق الحسابات كمصدر خارجي لتقييم وتحسين أساليب وطرق المحاسبة وكذلك نظام الرقابة الداخلية.

8_ التشريعات والقوانين: وهي تمثل أحد مصادر الطلب على خدمات التدقيق، وذلك من خلال إلزام الشركات بالإستعانة بمدقق خارجي (قانوني)